تحقيق

ميرنا الشدياق

بين الأزمة الاقتصاديّة وغياب الحماية الاجتماعيّة العسكريون المتقاعدون خدموا وطنهم وخذلتهم مؤسساته

حالة قلق غير مسبوقة من المستقبل يعيشها العسكريون المتقاعدون، اذ ان الدولة بمؤسساتها عاجزة عن حمايتهم في ظل سياسة الترقيع المستمرة، فيما يجهد المتقاعدون لتحقيق الحد الادنى من ضرورات العيش الكريم. في حين يشكل سن التقاعد معيارا اساسيا لمدى احترام الدولة لمواطنيها، وسعيها الى تأمين الحماية لهم بعد سني الخدمة

يعتبر نظام التقاعد محطة اساسية في حياة الافراد، فيما تولي دول عدة اهمية كبرى لهذه المحطة مما يضمن عيشة كريمة للفرد. كما يشكل المعاش التقاعدي نوعا من الوفاء والواجب من تلك الدول لموظف قضى عمره في خدمة الدولة. فالحقوق الاساسية للمواطنين ليست منة من ارباب العمل او من الدولة، بل هي واجب عليهم التزامه.

في لبنان يختلف سن التقاعد باختلاف الاسلاك العسكرية والمدنية. يتألف القطاع العام في لبنان من قطاعات عدة، فيبلغ سن تقاعد القضاة 68 سنة، اما بالنسبة الى الموظفين المدنيين فهو 64 سنة. وفي ما يتعلق بالقطاعات العسكرية يتأثر التقاعد بالرتبة العسكرية للفرد، حيث يبدأ من سن 52 بالنسبة الى العسكر العادي صعودا الى تقاعد اللواء عند سن 59، اما العماد قائد الجيش فيتقاعد عند بلوغه الـ60 .

لا شك في ان نظام التقاعد يتهاوى في لبنان بسبب الفساد وسوء الادارة، اذ انه من المعلوم ان الدولة تقتطع جزءا كبيرا من اجر الموظف والعسكري في اثناء الخدمة الفعلية لصالح التقاعد، بالتالي لا منة لأحد على المتقاعد. لذا من المفروض ان المعاش التقاعدي لا يتم تقاضيه من الدولة، بل من صندوق تقاعدي خاص بالاسلاك العسكرية والمدنية. ويبرز هنا سوء ادارة الاموال المحصلة من الحكومات المتعاقبة التي تعاملت معها كايرادات للموازنة، ثم تشكو من عدم قدرتها على دفع كلفة معاشات التقاعد، وكأن لا قيمة لما تم جمعه من الموظفين

رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية اللواء الركن نقولا مزهر.

> **ترفع القبعة انحناء لتفاني العسكريين في الخدمة الفعلية رغم الصعوبات**

على مدى عشرات السنين، ولا قيمة لمبدأ الرعاية الاجتماعية الذي يفترض ان يكون اول واجبات الدولة تجاه المواطنين، بغض النظر اذا كانوا يعملون في القطاع العام او الخاص.

يبلغ عدد المتقاعدين في السلك العسكري حوالى 75500 بين امن داخلي، وامن عام، وجيش، وامن دولة، يحتاجون الى معجزة لتحسين اوضاعهم في ظل تراجع التقديمات الصحية والاستشفائية والتعليمية في وقت هم في امس الحاجة اليها بفعل تقدمهم في السن وعدم توافر مصادر دخل اخرى. هم يكافحون بصعوبة للعيش بكرامة واتكالهم على اولادهم والتحويلات المالية من الخارج.

عندما يتعلق الامر بصحة الانسان، هنا تكمن المأساة بعينها، فكم من عائلات لمتقاعدين تكبدوا اموالا طائلة بدل طبابة بعد ان توقفت بعض المستشفيات المتعاقدة مع القوى الامنية عن استقبال المرضى لعجزها عن سداد مستحقاته. وكم من عائلة لم تستطع شراء دواء لمريض يعاني من مرض مزمن.

"انهارت كل حياتي فجأة"، "فنينا حياتنا بخدمة الوطن ومؤسساته خذلتنا"،

عبارات يرددها كل عسكري في الخدمة الفعلية او التقاعد. يشعرون ان المسؤولين يتعاملون معهم باستخفاف، وكأنهم يستحقون التخلي عنهم. فبعدما كان مؤمّنا من ناحية الطبابة وتعليم اولاده، اصبح راتبه لا يكفي اجرة ذهابه وايابه الى الوظيفة. اما تعويض نهاية الخدمة الذي كان يعول عليه في سنوات التقاعد، "تبخر اليوم شو بيعمل... خططنا ودبرنا امورنا على مدى 40 سنة حتى نعيش حياة كريمة بالتقاعد، اليوم كل شي ضاع...".

مع ان الحكومة اقرت زيادات على رواتب موظفي القطاع العام، الا انها لا تعتبر حلا جذريا ولا تسد الا جزءا يسيرا من حاجات العسكريين الاجمالية.

اتت موازنة عام 2023 لتراكم هذا الاجحاف الذي يطاول السلك العسكري والمتقاعدين اذ انه بموجب المادة 32 من قانون موازنة 2022 تم اعفاء المتقاعدين من ضريبة الدخل، ولكن بموجب المادة السابعة عشرة من مشروع قانون الموازنة للعام 2023 والبند "أ" تحديدا اعيدت عبارة معاشات التقاعد. ولم تعدل المادة 56 من قانون ضريبة الدخل بغية اخضاع المعاشات التقاعدية لهذه الضريبة. كما انه ورد في الموازنة مادة تشير الى عدم احتساب اي زيادة على الرواتب ضمن اساس الراتب، وكمتقاعدين لا يمكنهم في الاساس الاستفادة من دمج هذه المساعدات والتعويضات بأساس المعاش التقاعدي الا باحتساب التعويضات المتممة لمعاشاتهم التقاعدية.

من المواد النافرة والمستفزة في هذه الموازنة والتي تطاول المواطنين كافة، مضاعفة الرسوم على اختلاف انواعها بنسبة 30 مرة، ولو تم تأجيل اقرار بعض بنودها الى موازنة عام 2024.

المتقاعدون فئة من الشعب اللبناني خدمت الدولة الا انها في خريف عمرها لم تجد راتبا يسد فاتورة المولد الكهربائي الخاص او سعر الدواء، وقد حجزت ودائعها وذابت قيمتها مع ارتفاع سعر دولار السوق السوداء. هذا ما يطرح اسئلة عن هيكل الدولة اللبنانية، نتيجة ما يتكبده المتقاعدون من مشقات محت كل عناصر الاستقرار والامان الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي الذي يسعى اليه اي مواطن حين يتقدم للعمل في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية.

مختلف دول العالم تكسب كوادرها العسكرية مهارات مهمة في بناء الدولة ومؤسساتها، مما يعود بالنفع على بناء الدولة وحماية ثقافتها وهويتها. فبعد احالتهم على التقاعد، يستفيدون من خبراتهم في بناء العديد من المؤسسات الوطنية. اذ ان التقاعد ليس نهاية بل بداية لحياة وانجازات جديدة بعد عقود من العمل. من هنا، اهمية ان توضع تلك الخبرات بين ايدي الاجيال القادمة، في المجالات التربوية والتعليمية والهندسية والطبية والثقافية وغيرها.

كما ان المتقاعد العسكري هو الاكثر قدرة على مواصلة البناء والاندماج مع مجتمعه بسبب الانضباطية والالتزام في العمل. اما في لبنان، فالمتقاعد يشعر اليوم وكأنه مهمش يشكل عبئا على دولته التي اعطاها عمره.

في هذا السياق، اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية اللواء الركن نقولا مزهر، تحدث فيه عن اوضاع المتقاعدين وابرز مطالبهم.

■ كيف تصف اليوم اوضاع المتقاعدين من السلك العسكري؟

□ اوضاعهم صعبة جدا، اذ ان العسكري المتقاعد الذي افنى حياته في خدمة الدولة بات يستعطي اليوم. انا مثلا ضابط برتبة لواء خدمت في الجيش لمدة 40 سنة، راتبي التقاعدي حوالى 400 دولار بعدما اضيفت اليه المساعدة التي توازي 6 رواتب. ادفع 200 دولار لمولد الكهرباء، من دون احتساب الحاجات الضرورية الاخرى. لذلك اعتمد على مساعدة اولادي بدل ان اساعدهم بنفسي ليتخطوا الازمات التي نعيشها. فما حال العسكري الذي خدم الجيش 20 و25 سنة، ولا يتخطى معاشه التقاعدي 70 دولارا. اود الاشارة الى انه في مرسوم التعويض الموقت الذي اقرته الحكومة اخيرا، حرمت شريحة كبرى من المتقاعدين من الاستفادة من الحد الادنى لهذا التعويض والذي حدد للعسكريين بسبعة ملايين ليرة والمدنيين بثمانية ◄

جدول مقارنة للتعويض الموقت بين الموظف المتقاعد في الملاك الاداري ومثيله بالخدمة

الفئة والدرجة	الموظف المتقاعد		المثيل بالخدمة		القيمة المئوية
	المعاش التقاعدي	قيمة التعويض المؤقت	الراتب	قيمة التعويض المؤقت	
اولى د10	5,270,000	15,810,000	6,200,000	24,800,000	64%
ثانية د15	4,309,500	12,928,500	5,070,000	20,280,000	64%
ثالثة د20	3,485,000	10,455,000	4,100,000	16,400,000	64%
رابعة د20	1,921,000	5,763,000 أو8,000,000	2,260,000	9,040,000	64% 88%
خامسة د20	1,525,750	4,577,250 أو8,000,000	17,950,000	8,000,000	57% 100%

جدول مقارنة للتعويض المؤقت بين العسكري المتقاعد ومثيله بالخدمة الفعلية

الرتبة والدرجة	العسكري المتقاعد				المثيل بالخدمة				النسبة المئوية
	اساس المعاش التقاعدي	التعويضات المتممة	المجموع	قيمة التعويض المؤقت	اساس المعاش	التعويضات المتممة	المجموع	قيمة التعويض المؤقت	
عميد د5	3,502,000	982,000 675,000 982,000	مع السائق 5,159,000	15,477,000	4,120,000	982,000 675,000 494,400	6,271,400	18,814,200	بدون سائق 82%
		2,639,000 | 1,657,000	بدون السائق 6,141,000	18,423,000		2,151,400			98%
رائد د10	2,443,750	450,000 589,200	3,482,950	10115520	2,875,000	450,000 589,200 345,000	4,259,200	12,777,600	81%
		1,039,200				1,384,200			
نقيب د13	2,444,600	300,000 392,800	3,137,400	9412200	2,876,000	300,000 392,800 345,120	3,913,920	11,741,860	80%
		692,800				10,379,200			
معاون د13	1,602,250	____	1,602,250	4,806,705 أو 7,000,000	1,885,000	157,120 226,200	2,268,320	6,804,960 أو7,000,000	70%
						383,320			100%
عريف د12	1,289,450	____	1,289,450	3,868,350 أو7,000,000	1,517,000	196,400 182,040	1,895,440	5,686,320 أو7,000,000	68%
						378,440			100%

ملاحظات :

1_ لم يعرف ما اذاكان الحد الادنى للتعويض المؤقت سيشمل المتقاعدين ام لا , كون نص البند 3 من المشروع لم يذكر اي حد ادنى كما هو واضح بالبند 2.

2_ اذا لم يطبق الحد الادنى للتعويض المؤقت على المتقاعدين فإنهم يتعرضون للظلم المضاعف فبالاضافة الى النسبة المئوية المتدنية لمعاشات المتقاعدين عن مثلائهم في الخدمة سيلحق بهم ضرر عدم شمولهم بالحد الادنى للتعويض المنوي دفعه.

◄ ملايين. هذه الشريحة تتمثل بالعسكريين المتقاعدين الذين لا يتجاوز معاشهم التقاعدي مليونين وثلاثمائة الف ليرة. كيف يمكن ان يعيش المتقاعد اليوم في ظل الغلاء الذي يطاول كل القطاعات في الدولة من تنقلات وحاجات يومية ضرورية وطبابة؟ معظم العسكريين في الجيش هم من الارياف حيث يحتاجون الى التدفئة في الشتاء، فكيف يمكنهم تأمين ذلك بهذه الرواتب المتدنية جدا؟ اما وضع العسكريين في الخدمة الفعلية فليس في افضل حال اطلاقا.

> **لتوسيع المستشفى العسكري مع ازدياد الاقبال عليه**

■ لماذا لم يستطع المعنيون حتى اليوم من ايجاد حلول جذرية لاوضاع المتقاعدين ولمن هم في الخدمة الفعلية؟ وكيف يمكن لهم الاستمرار في هذه الظروف؟

□ الاستمرارية ومواجهة التحديات لمن هم في الخدمة الفعلية اصعب بكثير من المتقاعد الذي يحاول ان يقوم بعمل آخر ليستمر في هذه الظروف الصعبة. ترفع القبعة اليوم انحناء لتفاني العسكريين في الخدمة الفعلية في خدمة الوطن رغم كل التحديات والصعوبات التي تواجههم في يومياتهم. الواقع صعب جدا، والمسؤولون في بلدنا لا يزالون يفرضون الضرائب التي تطاول العسكري في الخدمة الفعلية كما المتقاعد.

■ من خلال لقاءاتكم مع المسؤولين هل

جدول مقارنة لبعض المعاشات التقاعدية قبل وبعد إنهيار الليرة اللبنانية

الرتبة	المعاشات التقاعدية قبل العام 2019		المعاشات التقاعدية بعد العام 2019					الفرق	
	بالليرة	بالدولار	المعاش التقاعدي	المساعدة الإجتماعية	التعويض المؤقت	المجموع (ليرة)	المجموع (دولار)	بالليرة	بالدولار
عميد د 5	6,141,000	4,094	6,141,000	12,000,000	18,423,000	36,564,000	427	(+) 30,423,000	(-) 3,667
عقيد د 3	3,200,000	2,133	3,200,000	6,400,000	9,600,000	19,200,000	225	(+) 16,000,000	(-) 1,908
نقيب د 6	2,547,000	1,698	2,547,000	5,094,000	7,641,000	15,282,000	179	(+) 12,735,000	(-) 1,519
معاون أول د 10	1,497,000	998	1,497,000	3,503,000	4,491,000	9,491,000	111	(+) 7,994,000	(-) 887
عريف أول د 10	1,243,000	828	1,243,000	3,757,000	3,729,000	8,729,000	102	(+) 7,486,000	(-) 726

ملاحظة: احتسب سعر الدولار وفقًا لسعر منصة صيرفة أي 85,500 ليرة لبنانية

لمستم اي تجاوب مع مطالبكم؟

□ لا حلحلة لموضوع معين، نحن تمنينا على رئاسة الحكومة كرابطة قدامى القوى المسلحة اننا لا نريد مساعدات اجتماعية اذا ارتفع سعر صرف الدولار. عندما كنا نتقاضى 3 مساعدات اجتماعية كان سعر الصرف 28500. وعندما ازدادت المساعدات الى 6 للخدمة الفعلية، نتقاضى اليوم راتبا اقل مما كنا نتقاضاه عندما كان سعر الصرف 28500، لذلك طالبنا بأن لا تزداد رواتبنا بل ان يبقى سعر صيرفة ثابتا للرواتب عند حد معين. بالتالي، ان الحل ليس في الزيادات في الليرة، بل في تثبيت السعر على منصة صيرفة لموظفي القطاع العام ومتقاعديه، وفي هذه الحالة فقط، يعرف الموظف ان هناك مبلغا من المال لن تتغير قيمته، ويسمح له بالعيش بكرامة.

■ في موازنة 2023 بنود مجحفة بحق المتقاعدين هل من اتصالات تجرونها لايجاد الحلول؟

□ التقينا وزير الدفاع الوطني موريس سليم للمساعدة في ايصال الصوت عندما سيتم درس الموازنة في اللجان. لقد اعادوا مثلا ضريبة الدخل في الموازنة، فيما كان هناك قرار من المجلس الدستوري بالغائها فما هذا التناقض؟ العسكري مثلا الذي لديه 25 سنة خدمة يتقاضى اليوم راتبا وفقا للمساعدات التي اقرت

> **العسكري المتقاعد الذي افنى حياته في خدمة الدولة يستعطي اليوم**

الا انه عند التقاعد يحتسب راتبه وفقا لراتب واحد. وبالتالي لا قيمة لتعويضه، ما هذه الكارثة.

■ ما الذي يعانيه المتقاعد اليوم انسانيا من خلال تواصلكم معهم؟

□ هناك من لا يستطيع شراء ادوية له ولعائلته، خصوصا انه لا يمكن ايجاد كل الادوية في الطبابة العسكرية لاسيما المزمنة منها. مثال آخر، حالة عقيد متقاعد لديه وضع مريض في المنزل من الصعوبة عليه الاهتمام به لأن لا قدرة لديه في الاستعانة بمن يساعده في المنزل.

■ ما هو الوضع الفعلي للمتقاعدين لناحية الطبابة؟

□ وضعنا افضل بكثير مقارنة بالمؤسسات الضامنة الاخرى، الا ان المشكلة في حجم المستشفى العسكري، لذلك نطالب منذ سنوات بتوسيعه حتى يستطيع تلبية كل من يلجأ اليه. لكن حتى اليوم لا اذان صاغية، وكنا قد اقترحنا قانون برنامج على مدى 3 سنوات وما يصرف في المستشفيات الخاصة يمكن ان يبنى فيه مستشفى اكبر.

■ ما هي خطواتكم المقبلة؟

□ خطواتنا تكون عادة في اتجاه المسؤولين وننتظر ان تحول الموازنة الى مجلس النواب للمطالبة بتعديل الضرائب المفروضة علينا. اذ ان الاساس في حفظ حقوق العسكريين هو متابعتها ضمن الاطر الرسمية والقانونية، وهذا ما تقوم به الرابطة من اجل تحصيل تلك الحقوق.

■ ما هي ابرز مطالب المتقاعدين؟

□ اقرار سلسلة رتب ورواتب جديدة تتناسب مع نسبة غلاء المعيشة، الغاء المواد التي تلحق ضررا بالمتقاعدين في مشروع موازنة عام 2023، زيادة الاعتمادات المخصصة للتقديمات الطبية والاجتماعية، الايعاز للمصارف الخاصة تسهيل عمليات سحب الرواتب والمساعدات المخصصة للعسكريين المتقاعدين.

■ ماذا تقولون للمسؤولين في الدولة اللبنانية؟

□ ارحموا الشعب خصوصا المتقاعد، انسوا خلافاتكم جانبا لانه من المعيب ما وصلنا اليه في البلد. نحن كلبنانيين نجحنا في كل دول العالم لكننا نفشل في لبنان، فما هو السر؟